



رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

ضعف المؤسسات الدعوية والعلائق بالتطرف والإرهاب

إعداد

الدكتور رضوان بن نايف السيد

رئيس المعهد العالمي للدراسات الإسلامية - لبنان

مقدم إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٣-٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م



رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ - الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ - ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة - مكة، تليكس: ٥٤٠٣٩٠ و ٥٤٠٠٠٩

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب : ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ : whatsApp

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدين والمؤسسة والتقليد:

مضت عقودٌ وعقودٌ من الجدل بشأن القيادات الفقهية في الإسلام، من أجل نفي صفة «المؤسسة» عنها، وقد كان لذلك سببان رئيسان:

الأول: محاولة التخلُّص من التقاليد الفقهية التي استتبَّت في المذاهب السنية الأربعة فيما بين القرنين الخامس والثالث عشر الهجري، وقد زادها ثباتاً إقبال الدولة المملوكية (٦٦٠هـ - ٩٢٢هـ) على الاعتراف بالمذاهب الأربعة على قدم المساواة، واعتبارها صاحبة السلطة في المجال الديني في «الأوقاف والمدارس والقضاء والفتوى».

ورغم أن العثمانيين قدّموا المذهبَ الحنفي؛ فإنَّ المذاهب الأخرى حافظت على درجاتٍ من النفوذ في سائر المجالات الأخرى خارج القضاء؛ وبخاصةٍ عندما ظهر التصوف باعتباره مجالاً مشتركاً بين المذاهب باستثناء المذهب الحنبلي، وقد ظهرت جهودٌ لأفرادٍ وحركاتٍ داعية للاجتهاد من ضمن المدارس الفقهية أو خارجها؛ كجهود ابن تيمية (٧٢٨هـ) وتلامذته، والسيوطي (٩١١هـ)، غير أنَّ التقليد السائد المدعوم من السلطات؛ قَزَمَ تلك الحركات الاجتهادية أو استوعبها، وواجهت المذهبية تحدياتٍ حقيقيةً منذ القرن الثاني عشر الهجري بسبب جمودها واستعصائها على الحركية من جهة، ولاقتران الدعوة لفتح باب الاجتهاد في الفروع؛ بالهجوم على التقليد العقدي الأشعري وعلى التصوف، ونتيجةً لظهور التأصيل السلفي ما قبل المؤسسي ومثالاته غير المذهبية وغير التقليدية؛ فإنَّ فكرة وجود «مؤسسة» ذات سلطة في الأصول والفروع، شهدت ترعُّزاً كبيراً.

والسبب الثاني لإنكار شرعية أو مشروعية المؤسسة الفقهية ذات السلطة في المجال الديني الإسلامي: بروز التيار الإصلاحى الذى عرف رواده الحداثة الأوروبية وثورتها على الكهنوتية التى سادت فى الكاثوليكية لأكثر من ألف عام، وبذلك فإن الإصلاحية الإسلامية الداعية للتجديد؛ اعتبرت أن التقليد السائد فى المذاهب الفقهية صار مُشابهًا للكهنوت فى المسيحية الكلاسيكية، وصار عائقًا حقيقياً لإمكانيات الاجتهاد والتجدد والإصلاح فى نواحي ومناحي الاعتقاد والسلوك.

وهكذا فإن المثال السلفى التأصيلي الداعي للردِّ إلى «الأمر الأول»؛ صار مشتركاً بين السلفيين والإصلاحيين الذين تحالفوا فى الدعوة للخروج على التقليد الذى مثلته لقرون وقرون مؤسَّسة المذاهب الفقهية لدى أهل السنة والجماعة، وما ظهر الافتراق بين الطرفين أو التمييز والتمايز بينهما إلا فى النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ الثلث الأول من القرن العشرين الميلادى.

وكل دين - وبخاصةً ديانات التوحيد - هو نصُّ وتقليد، والتقليد يمثِّل التجربة التاريخية لعلماء الدين فى التعامل مع النصِّ المنزَّل من جهة، وجماعة المؤمنين من جهةٍ ثانية، بيد أن التجربة التاريخية المختلفة للديانات الثلاث مع جماعات المؤمنين ومع السلطات السياسية، أدت إلى اختلافاتٍ شاسعةٍ فى الحلقة الوسطى من المثلث: (النص المعصوم، وإدارة الخلاص أو المؤسسة التبليغية، وجماعة المؤمنين)، ففي اليهودية والمسيحية؛ اكتسبت الإدارة سمات القداسة كالنصِّ أو المقدَّس ذاته، أمَّا فى الإسلام فإنَّ هذه الإدارة ظلَّت مفتوحةً وغير شعائرية وتطوعية واختيارية، وتقومُ سلطتها - إذا صحَّت التسمية - على اعتراف جماعة المؤمنين بها.

فالأصل الأول: كتابُ الله وسنة رسوله ﷺ، والأصل الثاني: جماعةُ المؤمنين، أمّا الطرفُ الثالثُ - وليس الأصل الثالث - فهو العلماءُ أو أهلُ الدعوة والبلاغ، وهؤلاءُ أناسٌ نذروا أنفسهم للإحاطة بعلوم وأدوات فهم النصِّ والسُننِ وتأويلاتها وإبلاغها للمؤمنين والعمل على تطبيقها أو إحقاقها، فتكليفُهُم ليس تكليفاً إلهياً، وإنما هو في الواقع تكليفٌ من جماعة المؤمنين، ويكتسبُ بالتدرّج نتيجة تَفاوُضٍ وتَقاوُضٍ؛ استناداً إلى ما تشهده الجماعةُ منهم من أمانةٍ للدين، ومعرفةٍ بعلومه، وخلال فترةٍ قصيرةٍ نسبياً، بعد وفاة رسول الله ﷺ صاروا فئاتٍ محترفة، ولستُ أقصد هنا إلى تأمل نشوء علوم الإسلام؛ بل إلى إيضاح كيف تحوّل حملةُ العلم أو أهل التبليغ هؤلاء إلى مؤسسة، بمعنى أنهم صاروا فئةً محدّدة لها تقاليدُها وأعرافُها وحجّيتها تبعاً لاحتياجات الجمهور واحتياجات السلطات أيضاً، ولننظر في أصول استنباط الأحكام كما تبلورت لدى الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه «الرسالة»، فهي أربعة: الكتاب، السنة، الإجماع، والقياس، فالجماعة أو الجمهور هو الأصل الثالث، أما القياس فهو اسمُ الوظيفة أو المهمة التي يتولاها الفقهاء، ومع أنّ السلطة السياسية ليست جزءاً من هذه العملية؛ فإنها كانت من أسباب تبلور المؤسسة الدينية، لأنّها لها - كما ذكر الماوردي - وظيفةٌ أخرى غير سياسة الدنيا أو إدارة الشأن العام؛ وهي: حراسة الدين، ويرى أنّ معنى حراسة الدين: صوّنه على أصوله وأعرافه المستقرة، فالدين دين الأمة، والسلطة سلطة الأمة، وأولياء الأمر وكلاؤها في إدارة شأنها العام، والعلماء وكلاء الأمة في البلاغ بالإشراف على العبادات والتعليم الديني والفتوى والقضاء والإرشاد العام ضمن النظام العام للدولة وجماعة المسلمين، وتحديد الماوردي يشير إلى علاقة الانسجام التي سادت بين المؤسسة الدينية والدولة.

فالشافعي أرسى أصول وقواعد الفقه، مُخرجاً متفلسفة المتكلمين من هذه الدائرة، وأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) الذي اصطدم بالمأمون بسبب فتنة خلق القرآن؛ هو الذي أرسى قواعد علاقة فقهاء أهل السنة بالدولة عندما قال: لا نكفر مؤمناً بذنوب، ونصليّ وراء كلِّ إمام، ونجاهد مع كل أمير.

كانت هذه تجربتنا التاريخية في العيش بديننا، وصارت لها تقاليد وأعراف منفتحة، ومن ضمنها: المذاهب الفقهية التي لا مكان هنا للتأريخ لها، لكنها هي التي صنعت الصورة التاريخية للإسلام كُله، وبالطبع فإن المؤسسة الفقهية بعد تجربتها التاريخية الثرية الزاخرة؛ تعرّضت على مشارف الأزمنة الحديثة لتأزم شديد وجمود، وكانت الأزمنة وتغيراتها تفرض على المذاهب انفتاحاً كبيراً أو صغيراً لتمشية الأمور، وهذا إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) تصوّر في كتابه «غيث الأمم» انقلاب الزمان، وأن تخلو الأمة من مؤهلين لولاية الأمر، وللقيام بمهام الفقهاء، بيد أن ذلك لم ولن يحدث، فيتهدّد الدين وتهدّد الأمة، وإن «ضعف المؤسسات الدينية» يمكن أن يكون بين أسباب التطرف والانشقاق في الدين؛ لأن جمود التقليد المذهبي قبل قرنين، وعدم قدرته على استيعاب الجديد كما حدث مراراً خلال العصور، ونفاد صبر الناس أمام التهديد الاستعماري للدين والدولة؛ كان وراء الدعوات القوية لضرب المؤسسة الفقهية التقليدية باعتبارها عائقاً يحول دون التجديد في الدين والدنيا لمواجهة الغزاة.

الدين والمؤسسة والدولة الوطنية:

بقيت المؤسسات الدينية لأن بقاءها كان ضرورياً لممارسة المهام والوظائف في العبادات والتعليم والفتوى والقضاء والإرشاد العام، وقد انفتحت نتيجة الضغوط الشديدة، لكنها خرجت من المعمعة شديدة الضعف لانقلاب الزمان بالفعل، فقد اقترنت الحملة الهائلة على التقليد بثلاث ظواهر: تغيير نظام العالم باستيلاء أوروبا الاستعمارية عليه، وقيام نظام الدولة الوطنية في ديار الإسلام، وظهور النزعات المتطرفة، وقد أفضى الاستيلاء الأوروبي إلى ظهور الفكرة القائلة إن الدار لم تعد دار إسلام، وما دام الأمر كذلك فلا بد من البحث عن مخرج.

ولأن التقليد الفقهي كان قد انغلق؛ فقد انصرف فقهاؤه للبحث عن حلول في موروثات القرون الماضية، من ضياع صقلية والأندلس، والحروب الصليبية، وقد وجدوا أن الممارسة القديمة تقول بالجهاد أو الهجرة لا غير، جرى ذلك في حالات الهند وآسيا الوسطى والبلقان والجزائر والسودان وحتى ليبيا في الغزو الإيطالي عام ١٩١١، ومعروف أن حركات الهجرة هذه ما أدت إلى تحرير أي بلدٍ من الاستعمار، بل نجحت حركات الجهاد في التحرير في معظم الحالات؛ فالحركات الجهادية الوطنية - بالقتال والنضال السياسي - هي التي أخرجت المستعمرين، بيد أن هذا الوعي من جانب فقهاء التقليد كانت له أحياناً نتائج مفعجة، فقد قاد انفصال المسلمين بدولة باكستان فريقان: فقهاء الهجرة؛ لأنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم، وفريق الدولة القومية على النمط الأوروبي حيث اعتبروا الإسلام هويتهم القومية، ونحن نعلم أن الإثنيات عادت فتقدمت على اعتبارات الدين الواحد بباكستان، فصارت الدولة دولتين، وما تزال كلتاهما تعاني من اضطرابٍ هائلٍ بين القومية والأصوليات الدينية،

ونحن نعلم أيضاً أن زعماء حركة الخلافة الهندية أرادوا إقناع الملك عبد العزيز آل سعود بتسلّم منصب الخلافة الذي أسقطه مصطفى كمال وطمع فيه الجميع، لكنّ الرجل لم يعتر وأقام دولةً وطنيةً إسلاميةً لا وهمَ فيها ولا اعتسار.

ولنُعدّ إلى قصة الدولة الوطنية مع المؤسسة الدينية، فمنذ القرن الثالث الهجري قامت دولٌ إقليميةٌ ومحليةٌ ملكيةٌ أو سلطانية في أنحاءٍ مختلفة من دار الإسلام، وما قال أحدٌ آنذاك إنّ الدار لم تُعدّ دارَ إسلام، وبالطبع فإنّ الأمر كان مختلفاً مع النظرية الجديدة للدولة الوطنية والقومية الطالعة في ديار المسلمين بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بعض الدول الوطنية معاديةً للدين مثل تركيا وألبانيا، لكنّ معظم الدول الجديدة كانت محايدةً أو ودودةً تجاه الدين، وقد احتضنت في معظمها المؤسسة الدينية أو استتبعتها وتبادلت معها الاعتراف.

لكنّ الدول الوطنية هذه خارج المملكة العربية السعودية؛ مرّت في سياساتها الدينية بمرحلتين: مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، ومرحلة الأنظمة الأمنية والعسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي المرحلة الثانية هذه؛ تغيرت في تلك الدول العلاقة بالدين وبالمؤسسة الدينية، إذ خرجت المؤسسة ضعيفةً نتيجة الحرب على التقليد، وأقبل العسكريون والتحديثيون الراديكاليون على تجريد المؤسسة من أكثر مواردها ووظائفها بحجة التقدم والتحديث، كالأوقاف والمدارس والفتوى ووسائل وأدوات الإرشاد، وقد قمتُ في بعض كتبي بتنميطٍ لعلائق الدولة في عالم الإسلام بالمؤسسة الدينية في النصف الثاني من القرن العشرين. ووجدتُ أنه كانت هناك ثلاثة أنماطٍ رئيسةٍ للتعامل:

أولها: نَمَطُ الحفظ والاندماج في نظام الدولة، وقد بدا ذلك في الدول العربية الكبرى كالمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية، فالأزهر على سبيل المثال تضخم كثيراً، وازداد أساتذته وطلابه، وصارت جامعته مثل جامعات مصر

الأخرى من حيث التخصصات إضافةً للكليات الدينية التقليدية، بيد أنه فقد أكثر أوقافه، وتضاءل أثره في الإرشاد العام وفي التعليم العام، والبارز في تجربة المملكة العربية السعودية، أنه ظهرت مؤسسة كبرى بالفعل بدأت تبني تقاليد، وسيطرت على مجال التعليم الديني والقضاء والفتوى، وصارت جزءاً من نظام الدولة ومؤسساتها، وفي حين ظهرت في الأزهر ميولٌ متناقضةٌ تقليدياً وتجديداً وإحياءً؛ فإنَّ المؤسسة الدينية المغربية ظلَّ التقليد المالكي راسخاً فيها، وتضاءل تأثيرها في الإرشاد العام، ففي مصر والمغرب فإنَّ البنية انخفضت؛ في حين ظهرت بنيةٌ وتقاليد في المؤسسة الدينية السعودية سواء لجهة العلاقة بالسلطات، أو لجهة العلاقة بالجمهور، أو لجهة تصورات الإرشاد العام، بيد أنَّ هذه المؤسسات التقليدية الكبرى ما ظهر فيها نهوضٌ كبيرٌ رغم القدرات المتاحة، في حين أظهرت السلفية السعودية حيويات كبرى في مجال الدعوة بالداخل والخارج لاجتماع التحرر من التقليد المذهبي، والاطمئنان إلى شرعية دولة الكتاب والسنة التي أقامها الملك عبد العزيز، ولتنامي القدرات.

ثانيها: نمط الإضعاف والاستتباع، وقد ساد في بلدان الأنظمة الأمنية والعسكرية كسوريا والعراق وليبيا وتونس والسودان والجزائر، وفيه فقدت المؤسسة الدينية أكثر وظائفها، وتعرضت لضغوط شديدة وقاسية، وعندما استشرت الأصوليات؛ حاولت الأنظمة العودة إلى شيء من الود الظاهري تجاه المؤسسة، وبخاصة لجهة بناء المساجد وإنشاء المدارس الدينية، لكن ذلك جاء بعد فوات الأوان، وبعد أن فقدت المؤسسات قدراً كبيراً من الحجية والاحترام لدى الجمهور، وأحياناً لصالح الراديكاليات الدينية المسيّسة والجهاديات العنيفة.

ثالثها: نمط الحياد الودود أو المتجهم. وقد ظهر في بلدان مثل عُمان ولبنان والأردن وموريتانيا، وفي هذه البلدان لم تضغط الحكومات على المؤسسات،

كما لم تنهض بها كثيراً، بيد أن الأصوليات قللت من شعبية الفقهاء الذين سموهم فقهاء السلطان، كما أن الإحياءات الأصولية استطاعت تحقيق اختراقاتٍ مهمةٍ في بنى المؤسسات ودعوتها، ولقد لاحظت أنه في بلدان الحياض الديني من جانب السلطات، فإنه ما ظهرت حركاتٌ عنيفة باسم الدين، أما بلدان الإضعاف؛ فقد ظهر فيها عنفٌ كثير باسم الدين، في حين ظلت درجة العنف الديني متوسطة الشدة في بلدان الحفظ والاندماج.

الإحياءات الدينية في مواجهة المؤسسة والعالم:

إن ضعف المؤسسات الدينية ما أتى من ناحية السلطات بالدرجة الأولى، صحيح أن تلك المؤسسات الضعيفة ما أظهرت مقاومةً بارزةً للعسكريين والأمنيين، ولو أنها فعلت ربما تغيرت مصائرُها ومصائرُ سياسات الدين في زمن الدولة الوطنية الثاني، لقد خلف زوال السلطنة العثمانية في نهاية الحرب الأولى واحتلال إسطنبول ثم إلغاء الخلافة؛ مرارةً شديدةً لدى جماهير المسلمين المتدينين، وبخاصة في بلدان الكثرة الإسلامية الباقية على التقليد، كالهند ومصر وتركيا وجزيرتي جاوه وسومطرة وبلدان آسيا الوسطى، ونواحي سواحل الجزيرة العربية المتواصلة مع الهند، وبلاد الشام والعراق التي ظلت خاضعةً للعثمانيين حتى العام ١٩١٨م، وما كان للخلافة أو السلطنة أثرٌ إيجابي في حياة معظم المسلمين وبخاصة في الهند ومصر، لكنهم كانوا يواجهون المستعمرين ويرون في السلطنة سنداً معنوياً كبيراً ورمزاً تاريخياً صار جزءاً من التقليد الديني، وقد بدت الحركات الوطنية المناضلة للاستعمار للوهلة الأولى؛ بديلاً عن مظلة السلطنة الوهمية، والواقع أن المؤسسات الدينية التي ما كانت تملك مشروعاً سياسياً؛ سرعان ما انضوت تحت لواء الدول الوطنية؛ وإن لم يخل الأمر من محاولةٍ أو طُمُوحٍ لإصاق بعض التقليد الديني بالسلطات الجديدة

للاطمئنان والشرعنة، مثلما حاول الأزهريون أن يأخذوا الخلافة للملك فؤاد بعد إلغاء مصطفى كمال لها بتركيا عام ١٩٢٤، وكان الهاشميون وأنصارهم قد حاولوا ذلك بعد العام ١٩٢٠.

كيف كانت لحظة إلغاء الخلافة بالنسبة لحركات وجمعيات الهوية الجديدة؟

لو تأملنا ردود العلماء على كتاب علي عبد الرازق: «الإسلام وأصول الحكم» (١٩٢٥)؛ لوجدنا أنها في معظمها رثاءً للتقليد وأمجاد، دونما تعرُّضٍ لمسألة الشرعية في الدولة الجديدة، وأحسبُ أنه لولا إصراف عبد الرازق في اعتباره رسالة النبي ﷺ دعوةً دينيةً خالصة، لَمَا انصبَّت عليه تلك الحملةُ الشعواء، فقد ظهر في السنوات الأولى كتابُ محمد الطاهر بن عاشور (تونسي)، وكتاب محمد الخضر حسين (جزائري)، وكتاب محمد رشيد رضا (لبناني)، وكتاب محمد بخيت المطيعي (مصري)، فالقائمون على حركة الخلافة كانوا من الهند (المستعمرة البريطانية)، والثلاثة الأوائل المذكورين ليسوا مصريين، وكانت بلدانهم واقعةً تحت الاستعمار الفرنسي، وبالطبع فإنهم ما كانوا يعتبرون السلطات القائمة في بلدانهم شرعية، لكنَّ كُتُبهم جميعاً موجَّهةً إلى ملك مصر، وهو في نظرهم حاكمٌ شرعي رغم أن سلطته قائمة على الدستور وليس على البيعة.

وقد ظلَّ رشيد رضا حائراً في تشخيص طبيعة الخلافة أو السلطة في الإسلام، فأصلاحية محمد عبده التي كان رضا ما يزال من دُعائها، تُعتبر نظامَ الحكم في الإسلام مدنياً، وفي تواصله مع السلفيين السعوديين؛ لم يرهم مهتمين كثيراً لزوال خلافة بني عثمان ما داموا قد أقاموا دولة الكتاب والسنة، ولذلك ظلَّ كالفقهاء والمتكلمين القدامى؛ يقول إنَّ الإمامة من الفرعيات لا من أصول الدين، لكنها صارت في نظره ذات صبغةٍ دينيةٍ لارتباطها الطويل بالإسلام.

ووحده عبد الرزاق السنهوري، الذي درّس في فرنسا، وحضّر فيها أطروحته للدكتوراه عن الخلافة (١٩٢٧)؛ أدرك أنّ أنظمة الدول الوطنية هذه جديدة، ولشروعها لا بد أن تكون الشريعة نظامها القانوني، أمّا الخلافة ذاتها أو الإطار العام؛ فيمكن أن يكون في شكل عصبه أمم إسلامية، مثل «عصبه الأمم» التي أقامها المنتصرون في الحرب عام ١٩٢٠.

بدأ ظهور جمعيات الهوية بمصر قبل الحرب العالمية الأولى؛ فالجمعية الشرعية ظهرت عام ١٩١٢، وكانت متأثرة بالسلفية الجديدة، وبعد الحرب الأولى ظهر الشبان المسلمون، والإخوان المسلمون، وأنصار الكتاب والسنة، واللافت أنّ حسن البناء بتأثير من رشيد رضا؛ سمّى جمعيته «جماعة»، بمعنى أنها مناط الشرعية كمذهب أهل السنة والجماعة منذ أيام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وقد سادت فيها منذ البداية: تقاليد الولاية والبيعة، واللافت أيضاً أنّ رشيد رضا الذي ازدادت علاقته بالسلفية السعودية بعد منتصف العشرينات، جمع عام ١٩٣٣ مقالاته في نقد تقليدية الأزهر في مجلد ضخيم بعنوان: المنار والأزهر، وهكذا وعبر الثلاثينات من القرن الماضي؛ تبلورت لدى عشرات حركات الهوية أو جمعياتها (وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين بمصر، والجماعة الإسلامية بالهند وباكستان): فكرة استعادة الشرعية الدينية في المجتمع والدولة، والتي تركزت في التنظيم لتنتشر في أوساط الشبان المتدينين، وتُمهد لمقولة إن الإسلام دينٌ ودولةٌ ومصحفٌ وسيفٌ (١٩٤٢)، وأنه بعد التمكين بإقامة السلطة التي تطبق الشريعة، تكون الخلافة، ثم أستاذية العالم، وهكذا، وفي عمليات تحويل المفاهيم والصور عبر ثلاثة عقود إلى فكرة النظام الكامل فالحاكمية؛ ارتسم نهج استعادة الشرعية في المجتمع والدولة من طريق الانتشار بالتربية الجديدة والتأصيلية، أو من طريق الانقلاب الذي يقوم به ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدًى﴾.

ولست أقصدُ من وراء هذا الاستطراءِ شرحَ أفكارٍ ومعتقداتِ جماعاتِ الإسلام السياسي والجهادي؛ بل إلى إيضاح أنه كانت هناك رؤيةٌ جديدةٌ لمقولاتٍ عديدةٍ لا علاقة لها بالتقليد؛ بل هي تعتمد على تأويلاتٍ جديدةٍ تعتبر السلطة السياسية ركنًا من أركان الدين، لأنها الوسيلة الوحيدة لتطبيقه، وقد كسبت الرؤية الجديدة شعبيةً زاخرةً في المجتمعات الإسلامية خلال عدة عقود، واتخذت طابعًا عقائديًا غالبًا حتى في أوساط بعض علماء مؤسسات التقليد في مصر والمغرب، وتأثر بها الإحيائيون الشيعة، وتجلت في استعادة الإمامة أو استحضرها من الغياب من خلال «ولاية الفقيه» كما هو معروف، أما اختراقاتها في مؤسسات التقليد السني؛ فتبدو في أن ثلاثة من شيوخ الأزهر اعتبروا أنفسهم سلفيين، بينما قال اثنان إنهما مجتهدان لا يتبعان مذهبًا معينًا!

وغني عن البيان أن هذا التطور الكبير في عمليات تحويل المفاهيم من أجل حماية الدين والهوية في وجه الحداثة والتغيير، واستيلاء الغرب على نظام العالم، وفي وجه الدولة الوطنية في زمنها الثاني زمن العسكريين والأمنيين؛ زاد من إضعاف المؤسسات الدينية وسلبها الكثير من وجوه حجيتها ومرجعيتها، إذ إن هذه المؤسسات بسبب اختراقات الإحيائيات، واستنزافات الأنظمة، وتراجع القُدرات الإصلاحية والنهضوية لرجالها؛ ترددت بين الأخذ من مقولات الإحيائيات الجديدة والفتاوى للأنظمة، أو الاقتصار على أداء الوظائف دونما طُموح لأداء المهام، والوظائف كما سبق القول هي: القيام على وحدة العبادات والشعائر، والتعليم الديني، والفتوى والإرشاد العام، وقد دخلت الإحيائيات كل هذه الوظائف، بيد أن الأهم أو الأبرز فيها هو الإرشاد العام؛ فهناك مشروعات كثيرةٌ للتوجه والتوجيه في دار المسلمين اليوم، وقد زادت العولمة الهائلة من عجزنا عن أداء هذه المهمة في التوجه والتوجيه العام، وإذا أضفنا إلى

كثرة المشروعات والأهواء الجاذبة، أن المؤسسات الدينية فضلاً عن ضعف قُدراتها، ما عادت موحّدة أو متآلفة في توجهاتها؛ نشعر بالأخطار التي تتهدد ديننا ومجتمعاتنا.

ولنمضِ إلى أفقٍ أوضح وأصرح: فقد سادت الصحوة في مجتمعاتنا في العقود الأخيرة، والصحوة سلفية الروح والتوجُّه، وهي تقول بِسَمْتٍ دينيٍّ قويٍّ من الشعائر والأشكال واللباس والرموز والتصرفات، وبسبب الضغوط الهائلة على السلفيات المتجددة الأشكال كلِّ يوم؛ فإنها انفجرت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وانتشرت في ديار المسلمين وفي أنحاء العالم، وعندما أقول إنَّ مهمة «الإرشاد العام» ضرورةٌ لبقاء الدين والمجتمعات بل والدول؛ فإنني أكاد أقول إننا نكلّف المؤسسات الدينية أو الدعوية بما لا يكاد يُطاق، فالإسلامُ اليوم، بل ومنذ أكثر من عقدين، صار مشكلةً عالمية، وفي نظر العالم ما عادت للمؤسسات الدينية الإسلامية والدول الإسلامية، غير مهمةٍ واحدةٍ هي مكافحة الإرهاب الإسلامي!

ولنعد إلى لملمة أطراف الموضوع: واجه التقليد الإسلامي قبل قرنين مشكلاتٍ مستعصية نتيجة الانسدادات التي حصلت فيه لعدة أسباب، وقد تصدّت للإصلاح والتجديد حركاتٌ تأصيليةٌ ونهضوية، وعلى مدى أكثر من قرن من الصراع انكسر التقليد المذهبي وتشرذم وضعفت مؤسساته، بيد أن الذي حلَّ محلّه في التفكير الديني والممارسة الدينية لم يكن الإصلاح أو التجديد أو النهوض كما كان يحصل في الأزمنة الوسيطة، بل إحيائاتٌ جذريةٌ أرادت تغيير المجتمعات والدول بمفاهيمٍ جديدةٍ معاديةٍ للتقليد ولنظام العالم الجديد في الوقت نفسه، وحركات التغيير الجذري هذه باسم الدين، وفي محاولاتها لتغيير فقه العيش في مجتمعاتنا ونظام العالم: اصطدمت بالعالم

وبالمجتمعات والدول، والعالم كله اليوم يريدنا أن ننكفئ عنه ونقيه شرورنا، بينما تريد مجتمعاتنا استعادة السكينة والأمن الروحي والمعنوي والمادي، وبالطبع لسنا وحدنا المسؤولين، ومن غير الممكن مطالبة مؤسساتنا بالشفاء من كل داء، لكننا نواجه مطالب ملحة من سلطاتنا ومن العالم، بأن نتدخل لمكافحة التطرف والعنف باسم الدين، فماذا نفعل؟ وكيف؟ وما هي الإمكانيات والقدرات لتجاوز الضعف من جهة، وللقدرة على استعادة الوظائف والمهام والقيام بها وعليها؟!

أفكار واقتراحات للتدخل والعلاج:

يعاني الدين الإسلامي إذن من ظهور جماعات متطرفة وعنيفة باسمه، وعلته ذلك: الاختلالات في سياسات الدين من جانب الجهات الدولية والإعلام العالمي، والدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الدينية، وتعنيها هنا المؤسسات الدينية بسبب المسؤولية من جهة، وأن هناك آمالاً معقودة عليها في تسكين الدين، والتأثير في نشر الاعتدال وتأمين المجتمعات القلقة والمستنزفة على دينها بالدرجة الأولى، والتفكير أيضاً في طرائق الاستجابة العاقلة لغضب الشبان، والحيلولة دون تنامي أجيال جديدة من معتنقي أفكار التطرف والعنف وممارستها، ونحن عندما نتحدث عن المسؤولية الأخلاقية والدينية، فلأن المؤسسات على ضعفها للظروف التي ذكرناها، تولت وما تزال وبشكل رئيس وظائف ومهام أربعة هي: (الإمامة في أداء العبادات ووحدها، والتعليم الديني في كل مستوياته، والفتوى بكافة أشكالها، والإرشاد العام)، ونتيجة وجوه الضعف التي ذكرناها؛ حدثت تفلتات في كل هذه المجالات، بمعنى أن أناساً ودعاة من خارج مؤسسات الدعوة؛ دخلوا في ممارسة هذه المهام بالتطوع أو لأنهم مثلوا ويمثلون إحدى الجهات الخاصة المتطرفة أو ذات المصالح الخاصة، وأنا أرى

أن هذه الاختراقات بلغت حداً خطيراً لكنه ليس مستحيل العلاج؛ لأنّ هناك إجماعاً شعبياً ومن جانب السلطات؛ على أنّ هذه الأمور الضرورية في الدين وللدّين ينبغي أن تبقى ضمن صلاحيات ووظائف ومهامّ المؤسسات الدينية، والقوة والمرجعية المستعادة لهذه المؤسسات كفيلاً بمضاء هذه الظواهر إلى حدّ كبير، فلا أحد من المسلمين يريد أن يتعلم أبناؤه دينهم على أيدي المتطرفين أو الحزبيين.

لكنني أُنَبِّه على أمرٍ مهم، وهو طريقة النظر إلى التقليد أو تقاليد المؤسسة في أداء العبادات والفتوى والتعليم، فالمؤسسة فكرياً وسلوكياً؛ تحتضن للمجتمع ثوابت الدين، إنما في زمن الصحوة والسمتات الدينية، ظهر مُفتون للجماعات، وظهر مرشدوهم، وظهرت مساجدُهم، كلُّ ذلك بدعوى الاجتهاد والخروج عن التقليد البدعي، وجرى تجاوزُ الثوابت في العقيدة والعبادة القائلة: إنّ الحلال حلالٌ إلى يوم القيامة، والحرام حرامٌ إلى يوم القيامة، بفتوى هذا الداعية أو ذاك، وبذلك حلَّ الفردُ محلَّ الآية أو الحديث وإنَّ باسمهما، محلَّ الجماعي الذي تمارسُهُ المؤسساتُ الحريضةُ على تمثيل الثوابت والجماعات الكبرى.

ولننظر إلى هذه الفِرَق والانشقاقات المعتمِدة على الفتوى المُلزِمة لهذا الداعية أو ذاك، أو هذا السيد أو ذاك، هذا التفرُّق سببُه: التخلّي عن ثوابت الدين لصالح آراء الأفراد وأهوائهم وحُبِّهم للزعامة، وأنه لا يجوزُ تقليد الميت، وأنّ الأعراف الشرعية والجماعات ليست مُلزِمةً، بل قد تكونُ طاغوتية؛ بينما فتوى صاحبنا هي المُلزِمة لجماعته أو للمسلمين في اعتقاده، وهو مستعدٌّ لإحلال دم المخالفين لفتواه المعصومة، فلننظر ولتأملُ بالفعل في كيفية النجاة باللّواذ بالمؤسسة ذات المسار المعروف والمحترف، والملتصق بالثوابت حتّى لو اعتُبرت تقليداً!

أما التحويلات المفهومية الخطيرة في الدين أو باسم الدين، فأنا أركّزها في ثلاثة أمور:

الأول: اعتبار مجتمعاتنا فاقدة للشرعية لعدم تطبيقها للشرعية.

الثاني: ضرورة إقامة السلطة تحت اسم الإمامة أو الخلافة من أجل تطبيق الشريعة واستعادة الشرعية بذلك.

الثالث: استحضار الفريضة الغائبة (الجهاد) بالداخل والخارج لإقامة الدولة وإحقاق الشرعية.

وكلُّ هذه المفاهيم أو المقولات المبتدعة خَطْلٌ في خَطْلٍ، وانحرافٌ خطيرٌ عن صحيح الدين وثوابته، إذ نؤدي عبادتنا، ونتلو قرآننا ونعرف ما فيه ونؤمن به، ونحن نعمل ما وسعنا بعد الفرائض في السنن والمندوبات والآداب والأخلاق.

إنّ مواجهة التحويلات المفهومية هي الواجبُ الأوّل للمؤسسات الدعوية، ويحتاج ذلك إلى نهوضٍ فكريٍّ ودينيٍّ، لأنّ في ذلك إنقاذاً للدين وصوراً لجماعة المسلمين ومجتمعاتهم، فهذه التحويلات خطرٌ على الدين وعلى وجود المسلمين بدواخل مجتمعاتهم وفي العالم، قبل أن تكون خطراً على الدول، ثم إنّ الدول تملك المواجهة الأمنية وحسب، وهي غير كافية لإخماد جاذبيات الجهاديات والخلافة، بل إنه مع الهجمة الغربية والتدخل الإيراني التخريبي؛ فإنّ هذه الجهاديات تكتسب قوةً ومسوغات، وتصير لها وظائف بالداخل، من أجل أوهام الحماية من جهة، وإحقاق الدين من جهة ثانية.

وأريدُ أن أكون صريحاً وواضحاً لأنّ ديننا في خطرٍ بالفعل، فالحق أن الإسلام دين ونظام لدولة؛ ولكن مصلحة الدين ومصلحة المجتمعات اليوم

وغداً: إخراج الدين من بطن الصراع على السلطة، إن درء المفسد مقدّم على جلب المصالح، والاندفاع للصراع على السلطة باسم إحقاق الدين؛ مفسدة وأي مفسدة.

ولننظر ماذا يحدث في سوريا والعراق هذه الأيام، هناك قتالٌ بين النصرّة وداعش حول تصور الدولة الإسلامية أسقط مئات القتلى، وها هم الإيرانيون يتغولون باسم التشيع والإمامة على الناس في عدة بلدان.

فلنُخرج ديننا من هذا المخاض لننجو به، وتنجو مجتمعاتنا الواقعة تحت أعباء القتل والعنف والتهجير والبؤس والذلّ، ومن كاشغر إلى اليمن وما وراءها في دواخل إفريقيا وحفا في شرق آسيا.

إنّ عمليات تحرير المفاهيم ونقدها لإخراج الدين من معمعة التطرف والعنف، تقتضي منا مراجعةً لوظائفنا ومهامنا في فقه العبادات (إذ ما عاد المسلمون يصلُّون معاً)، وفي التعليم الديني (إذ كيف ظهر هؤلاء الجهاديون)، وفي الفتوى والإرشاد (إذ يكون علينا رغم صعوبات المجال المفتوح أن نكافح كفاح الذين يخشون على دينهم ليس من الغريب، بل من القريب والأبناء والأحفاد).

نحتاج إذن إلى نهوضٍ فكري، وإلى مراجعاتٍ جذريةٍ لأفكارنا وبرامجنا وسياساتنا الدعوية، وتفكيرنا بالعالم من حولنا، ويفترض هذان الأمران: النقد والمراجعات، أن نعمل على استعادة الروح الرسالية الدعوية، وقد كان السلفيون إبان نهضتهم الأولى شديدي التوهج في الدعوة والنشر والانسياح، ويمتلكون روحاً رساليةً شديدة الحيوية، وصحيحٌ أنّ السلفية انقسمت هنا وانفجرت هناك، لكنّ الخطر المحيط بالدين والواقع في قلبه، يجب أن يكون

حافزاً لاندفاعية أو اندفاعات جديدة، ومنها تأتي عمليات إعادة بناء المؤسسات الدينية التي تملك الروحية الدعوية المشبوبة، وشجاعة التفكير في التغيير وصنعه من أجل سكينه الدين والمجتمعات.

وفي الوقت الذي تجري فيه هذه العمليات النهضوية جميعاً، ألا يمكن للمؤسسات أن تتعاون؟

لقد لاحظت فيما سبق أن لدى العرب ثلاث مؤسسات دينية كبرى في السعودية ومصر والمغرب، وقد بدأت كل منها أعمالاً ضدَّ التطرف، ولصون الدين واستعادة السكينه للمجتمعات: أفلا يمكن لهذه المؤسسات إنتاج وسائل وأدوات ومناهج تعاون غير ما اعتادت عليه في الظروف السابقة: وسائل وترابطات للشورى والخبرة والمعونة، ووضع البرامج لمساعدة المؤسسات الدينية التي انهارت في بعض الدول العربية، ولمساعدة الأفرقة والآسيويين في مواجهة التطرف أيضاً، حيث تقصُر وسائلهم؟

لا بد من إطلاق حراكٍ كبيرٍ وشاسعٍ لإنقاذ الدين من مستنقعات التطرف والعنف، ولقد لجأ الأزهر للبيانات خلال السنوات الأربعة الماضية، للتنوير من جهة، ولمكافحة العنف باسم الدين، ولإعادة تنظيم العلاقة بالديانات الأخرى، وعلمت أن المغرب أطلق برنامجاً لتدريب الدعاة والأئمة من إفريقيا، وبالطبع هناك وسائل وإمكانات أخرى يمكن التفكير فيها وإنجازها بالشورى والعمل الجماعي، إنه أفقٌ واعدٌ ينبغي استكشافه، ليس في مكافحة التطرف والعنف في مجتمعاتنا وحسب؛ بل وفي العمل معاً لخدمة المسلمين في المهاجر بطرائق جديدة، والإفادة من مبادرة وتجربة الملك عبد الله بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ للحوار بين الأديان والثقافات.

ولننظر أخيراً في العلاقات بين المؤسسات والدول، فالسلطات الآن وفي كل مكانٍ تدعوننا لرفع راية الدعوة والنهوض الفكري لمكافحة التطرف، وهذه مهمةٌ جليّةٌ وجديدهُ لا ينبغي الاستجابة لها فقط؛ بل والاهتمام بتطويرها من أجل علاقةٍ أُخرى بين مؤسساتنا ودولنا.

ولقد كانت هناك ثغراتٌ كبيرة في طرائق سياسات الدين بين الدول والمؤسسات، وهذه الثغرات كانت بين أسباب استشرَاء التطرف بين الشباب، وأنا أرى أن السلطات مستعدةٌ الآن للإصغاء أكثر لآرائنا ومطالبنا وبحثنا عن استقلاليةٍ أكبر وتعاونٍ أعمق، بدلاً عن الاهتمام باجتراح سياساتٍ للدين تستجيب للظروف الأمنية، وتنتهي بانتهائها.

إلى أين من هنا؟ إلى بناء مؤسساتٍ دعويةٍ رسالتها صونُ الدين على أصوله وأعرافه المستقرة: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ [فصلت: ٣٣-٣٥]، هذا والحمد لله رب العالمين.